

حوارات

د. خالد عايد الجنزاي

@DrAljenfawi

مهارة استشعار الأخطار

«وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُزْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَقْرَبِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ، (الأنفال).

يتصف الانسان العاقل، ولا سيما من هو من أولي الأناب، بإملاكه لمهارة استشعار الأخطار في حياته الخاصة والعامه، وهي سمة ايجابية في الشخصية الانسانية، ولا سيما أنها ستمكن المرء من عيش حياة متكاملة ومستقرة، ومن هذا المنطلق، فمن الاجدر بالعاقل، وبخاصة من يعتبر نفسه من الاذكاء، تطوير مهارة الاحساس بالخطر قبل وقوعه. ومن بعض مقومات وعلامات ومبادئ ومهارات استشعار الأخطار ما يلي:

- كلما وسع المرء مداركه الذهنية وفكر خارج صندوقه العقلي المغلق، كلما تمكن من استشعار الأخطار.

- أولى مراحل اكتساب مهارة استشعار الخطر تتمثل في اكتساب مهارة تغيير وجهات النظر الشخصية وفقاً لمعطيات الواقع.

- العاقل هو من يعمل دائماً على محاكاة طريقة تفكير عدوه، و لا سيما في ربط اتجاهاته العامة بنهاياتها المتوقعة.

- كلما عالج المرء نقاط الضعف في شخصيته تمكن من سد ثغراتها أمام عدوه المتريص.

- ربما لا تَنفَعُ حيلةٌ مَعَ غيلةٍ، ولكن من سيتحصر دائماً في منح ثقة الآخرين في حياة الخاصة أو العامة، ربما ستزيد نسبة نجاحه في تهادي الغيلة والخيانة.

- لا تامن شخصاً لا يأمنه أقرابوه وأهله، ومهما أطاك من موثيق وعهود فهو لا يد سينكتها اليوم أو غدا.

- لا يجازف العاقل بكشف مصادر قوته الحقيقية لأعدائه.

- لا تدخل مكاناً لا تعرف كيف ستخرج منه لاحقاً.

- كلما تخلص العاقل من التأثيرات السلبية للتفكير العاطفي المفرط، كلما نجح في حماية نفسه من عثرات الطيش والتفكير بلا روية.

- كل من حكى لك عن الآخرين، سيمحك عنك لهم، وسيكون أول المصفيين على رأسك وقت سقوطك.

- العاقل هو من يقرأ كتب التاريخ، ومن يتعظ قولاً وفعلاً بدروسها وبمواقفها، ويطبق ناصحتها في حياته الخاصة والعامه.

- توقع اللامتوقع من شخص لا تتوقع منه في حاضر ما يجب عليك أن تتوقعه منه في مستقبلك.

- دمر عدوك قبل أن يدمرك، وامر له قبره قبل أن يحفر لك قبرك.

كاتب كويتي



الصحافة الورقية تموت بأمر الحكومة

حسن علي كرم

hasanalikaram@gmail.com

هي عجزت عن ترحيل المقيمين المخالفين او العالقين، واضطرت بدلا من سرعة ترحيلهم ان تبني لهم، كابينات، ذات الخمس نجوم والمستشفيات الميدانية، مع توفير كل الخدمات والرعاية الفندقية والاكل والترفيه والامن، وباعتقادي بعدما تهدأ العاصفة، ونراجم المبالغ التي صرفت على مجهودات مقاومة «كورونا»، والأموال التي صرفت في خدمة العالقين، سننظف بأن ما صرف خلال شهر يعادل ميزانية دولة.

ربما هناك من يأتي ليزعم أن لم يكن امام الحكومة من حلول الا ما فعلته، وان انتقادها في هذا الظرف العصيب جود، او من قبيل الدعاية والشو، وإثبات الوجود بمعنى «نحن هنا»، هذا اذا صحت تلك المزاعم، فذلك يعني ان عندما اوقفت الحكومة توزيع النسخ الورقية من الصحافة اليومية كإجراء وقائي، على حد زعمها، لم يكن في حقيقته الا كتم للأفواه، ومنع للرأي الحر، إذ ان مجال التعبير في الصحافة الورقية أوسع وأسرع وصولا للرأي العام. منع توزيع الصحف الورقية، معناه وقف إصدارها، والا

في سياق إجراءاتها لسلامة الشعب، كان قرار الحجر الكلي واغلاق منافذ الخروج والدخول من وإلى البلاد، وهو إجراء، كما أعلنت الحكومة، سوف يمتد الى نهاية الشهر الجاري، الا انها بهذه الاجراءات ادخلت الناس في مدخل اشبه بقمقم، او صندوق مغلق، رغم ضرورة الوقاية وعدم التعرض من قريب او من بعيد، بالليل او بالنهار للاصابة، بالمس أو النخخ مخافة الإصابة بجائحة «كورونا»، التي فرضت وجودها علينا حالنا حال العالم، وعجزنا عن مقاومتها الا بالتخفي والوقاية.

الحكومة التي حددت للناس ساعات للخروج ومواعيد التبضع والتريض هي التي خلطت المابل بالنابل، والعاطل بالباطل، يا شعب، اركب وانتجروا، في بيوتكم. الحكومة هذه التي راعت الجوانب الضرورية، وسمحت للناس بفرصة الخروج للتبضع من أسواق الجمعيات التعاونية والاسواق المركزية الموازية في ساعات محددة، كان يههما ملء البطون، مع بقاء خواء العقول، ويبدو أنها كانت تنتظر مثل هذا الوقت، حتى تضرب ضربتها الانتقامية للصحافة، وقطع اللسان وكسر الاقلام وجاعتها الفرصة.

الحكومة انشغلت بـ«كورونا»، كي تحد من اتساعه انتشار الفيروس، لكن رقعته اتسعت، والمصابون بالوباء ارقامهم تتصاعد، والموتى في تزايد، فهل نصفق للحكومة ونحرب الطبل بالمقلوب نفاقا وتزلفا، ونثنى على جهودها التي لا شك رغم ذلك كبيرة، لكن هل يعني هذا ان كل جهودها كانت سائبة وفي مكانها او في توقيتها السليم؟

أقاويل كثيرة وتساولات عدة فيما يخص إعلان الأحكام العرفية في البلاد. ماضوابط إعلان الأحكام العرفية وما الآثار المترتبة عليه وما أهم الضمانات؟

إن إعلان الأحكام العرفية في بلد من البلاد، او إعلان حالة الطوارئ، كما تسمى في بعض التنظيمات، معناه انتقال هذا البلد من الوضع العادي الذي ألفه الناس، إلى وضع استثنائي لمواجهة مستلزمات ضرورات معينة، كإغارة قوات العدو المسلحة على البلاد، أو نشوب اضطرابات وقلقل داخلية تهدد بالإخلال إخلالا خطيرا بالأمن والنظام العام.

وضع الدستور الكويتي ثلاثة ضوابط أساسية لا يمكن أن يتم إعلان الحكم العرفي من دون تحققها بصورة مسبقة قبل إعلانه أو مترامنة معه لضمان عدم إساءة استخدام هذه السلطة ذات الطبيعة السياسية والاستثنائية الخطيرة، وهذه الضوابط هي:

أ. حالة الضرورة. يشترط إعلان الحكم العرفي أن تتوافر حالة الضرورة التي توجب إعلانه، ولم يبين الدستور حالة الضرورة لتك مكنياً بإحالة الأمر إلى القانون الخاص بالأحكام العرفية ليجتوى هو بدوره تحديد الحالات التي تحقق شرط الضرورة من أجل إعلان الأحكام العرفية، وقد جاء في القانون رقم 22 لسنة 1967 وفي نص المادة الأولى منه «ان حالة الضرورة تكون متحققة لفرض إعلان الأحكام العرفية في حال إذا تعرض الأمن والنظام العام في الدولة أو في جهة منها للخطر، و في حالة وقوع عدوان مسلح على الدولة و خشية وقوع ذلك

...في هذه القضية ثمة محاور عدة، فالمحور الأول، تكثيف الجهود والمبادرات والبرامج الهادفة إلى تسهيل عملية الانشغال وادماج العمالة الوطنية في سوق العمل، والعمل على رفع كلفة العمالة الوافدة حتى يتم توفير جو من المنافسة العادلة المتكافئة بالنسبة للعمالة الوطنية.

المحور الثاني، التوقف والمنع التام والصارم والفوري عن جلب المزيد من العمالة الوافدة أو إصدار رخص عمل جديدة، وبخاصة للشرائح الدنيا من الأيدي العاملة، وذلك من دون استثناء، ومهما كانت المبررات، ويمكن تحقيق ذلك الآن بسهولة ومن غير مواجهة أي اعتراض من جانب القطاع الخاص الذي لا تنقصه الصحافة الاقتصادية أو الإدراك والحس الوطني.

إن المنع المقترح إذا طبق، فلن يسبب أي ضرر أو عرقلة للنشاط الاقتصادي، بسبب توافر مخزون هائل من هذه العمالة في السوق المحلي المتمثل في العمالة المسرحة والسائبة وغير القانونية والعاطلة التي يجب تسوية وتصحيح أوضاعها، ويتوقع أن تأخذ أعدادها في التزايد خلال الأشهر المقبلة، وقد قدر عددها الآن في الكويت فقط، وعلى سبيل المثال، بأكثر من ربع مليون عامل.

وما سيسهل ضبط تدفق المزيد من العمالة الوافدة والعمل على تخفيض عددها، هو الانحسار التلقائي المتوقع للحاجة إليها بسبب التراجع الاقتصادي الذي ستشهده منطقتنا والعالم بأسره، الناتج عن تداعيات جائحة «كورونا»، وتدني أسعار النفط، وأيضا بسبب تشعب الأسواق الخليجية

فهل يفامر ملاك الصحف بطباعها وتخزينها في المخازن؟ كان يمكن ان نتفهم منع الصحف الورقية عن الإصدار، لو وضعت البلاد تحت طائلة قانون الطوارئ، فتمنع أيضا الصحف الالكترونية، الا انها منعت توزيع الصحف الورقية، أما الصحافة الالكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي التي انفردت بالساحة نشطت في ترويج اخبار كاذبة وإثارة الفتن، ناهيك عن الصياغة الركيكة والأخطاء اللغوية والتعبيرات الغفجة.

وإذا كانت وزارة الإعلام قد تفرغت لملامحة تلك «الميديا»، فأوقفت تراخيص الكثير منها، من هنا نقول لعل الحكومة أعدت مذبحة للإعلام الشعبي بدرعية الظروف الطارئة ومقاومة جائحة «كورونا».

رغم كل ما تواجهه الصحافة الورقية من مزاحمة غير شريفة، ولا مهينة من الصحافة الالكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي التي لا شك قد حطت من مكانة و تاريخ الصحافة، تبقى الصحافة الورقية هي الأصل، وهي الوجبة التي ينتظرها القارئ على مائدة الاظفار صباح كل يوم.

هناك من يحاول عبثاً قتل الصحافة الورقية الا ان ظنه خاب، فالصحافة الورقية ستبقى حتى لو كانت الحرب قوة غاشمة، ان قرار وقف الإصدار لم يكن من قبيل الصحافة والوعوي، بل لعله اصرار مسبق، ويبدو قد ضاقت نفوسهم من البقية الباقية من مساحمة الحرية التي تتمثلها الصحافة، لقد أردوا خنق الحرية، فأوقفوا الصحافة الورقية، فماذا بعد؟

صحافي كويتي

العرفي ضرورة عرضه على مجلس الأمة، للبت في مصير الحكم العرفي سواء كان ذلك بالقبول والموافقة أو بالاعتراض ورفضه إن كان للمجلس مبررا في هذا الخصوص، وقد حدد الدستور مواعيد وأجال معينة بدئتها لمدة العرض الخاصة للبت في مصير الحكم العرفي.

أما الآثار المترتبة على إعلان الحكم العرفي يمكن أن نوجزها بما يلي:

تعطيل بعض أحكام الدستور المتعلقة بالحريات العامة، وقد نصت المادة 181 من الدستور على انه، « لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون.....»، وتقليص مظاهر الحريات العامة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة، ومن أهم ذلك هو منع الاجتماعات أو حضور قوات الأمن، وتقييد المطبوعات والنشر، وحرية التظاهر و الموكب، والملكيات الخاصة وجواز الاستيلاء الموقت عليها، وفرض قيود على حرية التنقل والسفر ومنع التجوال في غير الأوقات التي يحددها الحاكم العرفي، وتقديم الجرائم التي ترتكب في هذه القدرة إلى مملك خاصة يمكن أن تسمى بالمحاكم العرفية، وغيرها من القيود على الحريات التي أوردتها القانون رقم 22 لسنة 1967 في شأن الأحكام العرفية.

أما عن ضمانات الأحكام العرفية، فالضمانة الأولى هي رقابة مجلس الأمة على الحكم العرفي، والضمانة الثانية هي عدم جواز تعطيل انعقاد مجلس الأمة أو المساس بخصانة أعضائه.

محام وكاتب كويتي

يدها الملطخة بعرق العمالة الرخيصة، وتداول أن ترتقي بسمعها وترفع مستوى أداء عاملها برفع أجورها وتحسين أوضاعها وظروفها المعيشية ودعمها بالوسائل التكنولوجية للإنتاج.

واتذكر ان إحدى المسوحات الميدانية التي أجريت لدول مجلس التعاون في نهاية التسعينات أشارت إلى أن 80 في المئة من العمالة الوافدة بدول المجلس لا تستطيع أن ترتاد المطاعم أو تدخل المجمعات التجارية للتسوق نظراً لتدني مداخيلها، وبالتالي مقدرتها الاستهلاكية والشرائية.

وفي الحقيقة، فإن العمالة الرخيصة الوافدة لدول المجلس ليست ولم تكن قط رخيصة في الواقع، فقد كانت ولا تزال الحكومات الخليجية تتحمل الجزء الأكبر من كلفتها، من خلال توفير حق الانتفاع لها مجاناً من كل المرافق والخدمات وبعض المواد الغذائية الأساسية، فالعامل الوافد في البحرين على سبيل المثال لايزال يشترى عشرة أقراس من الخبز المدعوم بمئتي فلس فقط، وكان حتى عهد قريب يشترى لحم الضان المستورد حياً من استراليا بسعر دينار واحد فقط للكيلو، بينما التكلفة الحقيقية له كانت تبلغ ثلاثة دنائير تقريباً وكانت الحكومة تدفع الفرق، وهذه مجرد أمثلة فقط.

وزير العمل البحريني السابق

الأحكام العرفية... نظرات استفهامية

علي الرفاعي

Alrefai911@gmail.com

العدوان بشكل وشيك، و في حالة حدوث اضطرابات داخلية وأيضاً في حالة ضرورة تأمين سلامة القوات المسلحة،.

ب. أن تعان الأحكام العرفية بمرسوم. قيد الدستور إعلان الأحكام العرفية من الخافية الإجرائية بإداة محددة هي المرسوم، ويعتبر هذا القيد مقصودا بداته حتى يتم مناقشة اتخاذ قرار إعلان الحكم العرفي من قبل اجتماع مجلس الوزراء في اجتماعاته الدورية أو الاستثنائية، فهو قرار جماعي لا بد من أن يصدر به قرار من مجلس الوزراء، يتبعه رفع الأمر إلى سمو الأمير حتى يتم إصداره بمرسوم أميري وفقاً لحكم المادة 128 من الدستور التي تقرر في هذا الشأن ما يلي، «وتتفرغ قرارات المجلس (أي مجلس الوزراء) إلى الأمير للتصديق عليها في الأحوال التي تقتضي صدور مرسوم في شأنها، وكما يتم إعلان الحكم العرفي بمرسوم، فكتلك يتم رفعه بمرسوم. ج. عرض الحكم العرفي على مجلس الأمة.

الدستور اعتبر ان احد شروط وضوابط سلامة إعلان الحكم

وقفة

عبد النبي الشعله

أزمة العمالة الوافدة (3من 4)

وتوقف نهما بعد استكمال إنجاز معظم مشاريع البنية الأساسية.

المحور الثالث، وربما هو الأهم، السعي إلى قيادة مجتمعتنا لإعادة النظر في بعض الممارسات والمفاهيم التي استقرت وترسخت في أذهاننا منها؛ ضرورة تعزيز الاعتبار والثقة في عمالنا الوطنية وفي قدراتها والتزامها وانضباطها، وتصحيح القناعة الخطأ لدى البعض منا بالقيمة الاقتصادية للأيدي العاملة الوافدة الرخيصة، إذ إن الحقيقة والقاعدة التي أصبحت معروفة الآن، هي أن العمالة الرخيصة ليست بالضرورة عمالة منتجة أو مفيدة للاقتصاد، وقد تحول إلى عبء كما هو حاصل لدينا الآن، ووجودها بكثرة يعطي عادة صورة مغلوطة للاقتصاد.

ونتيجة لتدني مداخيلها، فهي لا تستطيع أن تساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد؛ لذلك تسعى الصين الآن على سبيل المثال إلى غسل

كاتبه سعودية